الفصل الأول: التأصيل المفهوماتي للأمن، التنمية

مقدمة الفصل:

يمثل الأمن أحد الغايات الأساسية التي تسعى إليها مختلف الدول و الأنظمة السياسية، و ذلك لكونه يهيئ المناخ و البيئة الملائمة لتنفيذ البرامج و الخطط التنموية على اختلاف مجالاتها، ففي المجال الدولي يعتبر الأمن والاستقرار متطلبا هاما وضروريا لتحقيق التنمية التي تعتبر هي الأخرى إحدى أهم غايات الأنظمة والدول.

و نظرا لأهمية الأمن والتنمية في حقل علم السياسة، ونظرا لدور كل منهما في تحقيق و تعزيز الأخر، ازداد الاهتمام بهذين الموضوعين على المستوى الأكاديمي و المستوى السياسي فظهرت دراسات سياسية و أخرى مقارنة تدرس الأمن و التنمية في مجموعة من الدول و تحدد واقعهما و تبرز التحديات التي تواجههما.

و سنحاول في هذا الفصل التعرف على مفهوم كل من الأمن والتنمية، إذ سنقف في البداية عند مفهوم الأمن عبر تقديم ابرز و أهم التعريفات التي قدمت له مرورا بمستوياته، وصولا إلى ما يمكن توظيفه من آليات لتحقيق الأمن. وفي الجزء الثاني من هذا الفصل سنسلط الضوء على المضامين المختلفة للتنمية، من خلال التعرض إلى مفهومها و أهم التعريفات التي حدّدت معناها، إضافة إلى ذلك سنتطرق إلى أهداف التنمية و مؤشرات قياسها، وصولا إلى الآليات التي من شأنها أن تحقق لنا تقدم تنموي. أما الجزء الثالث والأخير من هذا الفصل فسيكون محاولة لإبراز العلاقة بين الأمن و التنمية.

وعلى هذا الأساس فإن دراستنا في هذا الفصل تتمحور حول المباحث التالية:

المبحث الأول: الأمن: مقاربة مفاهيمية

المبحث الثاني: المضامين المختلفة للتنمية

المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن والتنمية

المبحث الأول: الأمن: مقاربة مفاهيمية

من بين المسائل الخلافية في نظرية العلاقات الدولية مسألة تكوين المفاهيم التي تتميز عموما بالغموض وغياب الإجماع على معناها بين الباحثين والمختصين. ولعل أحد هذه المفاهيم نجد مفهوم "**الأمن**" الذي يعتبر من المصطلحات التي عرفت تطورا مستمرا ترافق مع تطور المجتمع البشري.

أولا: مفهــوم الأمــن Security

يتفق معظم الدارسين على أن الأمن هو مفهوم مثير للجدل، إلا أن هناك إجماع على انه ينطوي على الخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية، سواء تلك المتعلقة بالفرد أو المجتمع من جهة، وخلاف رئيسي حول ما إذا كان التركيز يجب أن ينصب على أمن الأفراد أو الدول أو العالم ككل من جهة ثانية. [1]

المفهوم اللغوي: الأمن لغة هو نقيض الخوف وحسب المعجم الوجيز فهو يفيد الطمأنينة و الأمان و زوال الخوف، ومنه الإيمان و الأمانة. ومن مفهوم الأمن نستخلص أن بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات و الأمم قوامه الأمن الذي يقوم على الأمانة و العدل و التحرر من الخوف، وأن الأمانة لا تقتصر على أداء حقوق الأخريين من مال،بل أداء ما علينا من التزامات بنزاهة و صدق، وعموما فبالأمن يتحقق صلاح الأمة وتتم نهضتها.

المفهوم الاصطلاحي: الأمن هو حصيلة مجموعة من الإجراءات و التدابير التربوية و الوقائية والعقابية التي تدين بها الأمة ولا تتناقض أو تتعارض مع المصالح والمقاصد المعتبرة.

الأمن هو اطمئنان الإنسان على دينه و نفسه و عقله و ماله وأهله وسائر حقوقه، وعدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الآتي في داخل بلاده وخارجها من العدو و من غيره، ويكون ذلك وفق توجيه الإسلام وهدي الوحي مراعاة الأخلاق والأعراق والمواثيق. [2]

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط.1 (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.412.

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، ط.1 (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011)، ص.13.

الأمن هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية، وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه؛ المادي كالسكن الدائم المستقر والرزق الجاري والتوافق مع الغير، والنفسي المتمثل في اعتراف المجتمع بالفرد و دوره و مكانته.

الأمن هو قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية للعنف وكذلك جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف.

الأمن هو حاجة أساسية من حاجات البشر، وتحتل المرتبة الثانية من حاجاته وتتلو مباشرة في أهميتها إشباع الفرد لحاجاته الفسيولوجية؛ الطعام و الشراب. لذلك يؤثر الإحساس بفقده و نقصه على كيان المجتمع.[1]

وإذا ما عدنا إلى النص القرآني، فإننا نجد مصطلح الأمن قد ورد في صيغ شتى بنسبة توارد مرتفعة. ومن هذه الصيغ قوله سبحانه وتعالى: "فليعبدوا ربّ هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" [2]، وقوله تعالى: "إذا جاءهم أمر من الأمن و الخوف أذاعوا به" [3]، وكذلك : "وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا"[4].

أما على مستوى المفكرين و المنظرين في العلاقات الدولية فيعرفه **وولتر ليبمان Walter Lippmann**: "بأنه من وجهة النظر الموضوعية هو عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر". أما **آرنولد وولفر Arnold walfers** فيرى انه "في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي"[5].

---

[1] المرجع نفسه، ص ص.14،13.

[2] سورة قريش، الآيات:2،3،4.

[3] سورة النساء، الآية: 83.

[4] سورة النور، الآية: 55.

[5] جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص.414.

وقد اكتسى مفهوم الأمن خلال العقدين الأخيرين العديد من الدلالات الإضافية حيث يعد **باري بوزان Barry buzan** أحد المنظرين البارزين ضمن هذا السياق، فقد عرف الأمن على أنه: "العمل على التحرر من التهديد"، هذا على المستوى الدولي؛ بما يعني ذلك قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية. أما على المستوى الوطني فإنه يعني "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية" [1].

كما يركز **باري بوزان** على خاصية التعقيد لهذا المفهوم وكذا على خاصية التركيبية، فهو مفهوم واسع وضيق في آن واحد.

ضيق عندما نحصره في الجوانب العسكرية فقط.

واسع عندما نعني به قضايا تتعلق بالاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للدولة ببعديها الداخلي و الخارجي[2].

ولقد تنوعت المضامين التي حملها مفهوم الأمن خلال العقدين الماضيين مما أدى إلى بروز مصطلحات جديدة؛أبرزها ما يعرف **بالأمن الصلب hard Security والأمن الناعم soft Security.**

إذ يشير **الأول** إلى الأمن في سياقه التقليدي الذي يركز على القوة و الوسائل و الجوانب العسكرية.

أما **الثاني** فيشير بشكل خاص إلى التحديات و التهديدات غير العسكرية العابرة للحدود كخاصية ميزت فترة انتهاء الحرب الباردة وتنامي ظاهرة العولمة، وتتراوح حدود هذه التهديدات بين ما هو سياسي واقتصادي و اجتماعي وأخرى تتعلق بالبيئة. وغيرها من التهديدات المختلفة .

وفي العصر الحديث لم يعد مفهوم الأمن مقتصرا على القوة العسكرية، ولكنه اتسع ليأخذ صورا وأشكالا جديدة التي قد لا تكون واضحة أو علنية، مثل: العدوان المسلح. وأصبح الحديث عن الأمن بمفهومه الواسع وليس العسكري فقط، حيث امتد ليشمل التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية [3] .

---

[1] صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة الفكر،العدد. 05(د.ت): 288

[2] المرجع نفسه، ص. 289.

[3]Helene sjursen , security and defense ,(university of oslo : advanced research on the Europeanization of the nation-state. working paper, 2003) p.02.

الملاحظ على مجمل التعريفات السابقة هو إجماعها على حصر موضوع الأمن في الخلو من أي تهديد للقيم الرئيسية. إلا أن هناك خلافا قويا حول ما إذا كان يجب التركيز على أمن الأفراد أو الدول أو العالم بأسره، أوعلي هذه المستويات مجتمعة.ويبقى الثابت في الأمر هو أن مفهوم الأمن و مضمونه يتفاوت من مجتمع لآخر، بل يتفاوت في المجتمع الواحد من فترة لأخرى. ومدر هذا التفاوت والاختلاف إلى الإيديولوجية السائدة في المجتمع، وإلى الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية التي يقوم على تحقيقها.

ثانيا: مستويـــــات الأمـــن

يحتل الأمن مكانا بارزا بين المهتمين و المسؤولين و المواطنين في المجتمع المعاصر، لاتصاله بالحياة اليومية بما يوفره من طمأنينة النفوس وسلامة التصرف والتعامل. هذا الأخير يتسم بالتعدد و التنوع في مستوياته، وعليه كان للأمن ثلاث مستويات أساسية يمكن ذكرها كالتالي:

1- الأمن الوطني: (القومي) National Security

يتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموع الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة. من هذا المنطلق نشير إلى مفهوم الأمن القومي الذي يعني حالة الاستقرار التي تتمتع بها الدولة النظام الحاكم، بحيث يمكن تحقيق النمو و التطور و البقاء لهذه الدولة، وهنا ترى دائرة المعارف البريطانية: أن الأمن القومي يعني الحماية من خطر القهر على يد قوة أجنبية.

والأمن في مستواه الوطني يرتكز على ركيزتين اثنين؛ الأولى تتعلق بالسلطة والتي بدورها تلعب دورين؛ الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع، ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم. أما الدور الثاني فيتمثل في مدى قدرة الدولة في التحكم و السيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع. [1]

[1] "أسس ومبادئ الأمن الوطني"، تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/07
www.moqtel.com

والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تتسبب في حالات من أللأمن[1].

مثلا: فرض احترام جميع القوانين والقواعد الوضعية من طرف كل الفاعلين السياسيين داخل المجتمع وعدم التسامح مع من لا يحترمها من خلال تسليط العقوبات المستحقة، لأن أي تساهل أو تخاذل من طرف السلطة اتجاه خروقات من طرف جهات سياسية معارضة أو غير معارضة قد يعرض الأمن الوطني للزعزعة. وهذا لا يعني أن تقف السلطة والدولة عائقا في وجه حرية التعبير، بل يجب هنا مراعاة رأي الأغلبية من خلال وضع بدائل وقرارات يفترض أنها تكون في صالح أو متلائمة مع طلب الأغلبية من أفراد المجتمع. فسياسة الأمن الوطني عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل الدولة والمواطنين. [2]

من هنا يظهر ويتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة مراعاة أمرين هما:

- تحقيق الأمن الحدودي والمقصود به ردع أي أخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة وتخترقها وبالتالي تهديد البنية الداخلية للمجتمع.
- تأمين المواطنين وذلك بمنع الأخطار التي قد تلحق بهم، وكذلك توفير الحاجيات الأساسية لهم.

- وهناك مدرستين مختلفتان لدراسة الأمن الوطني وهما:

المدرسة الإستراتيجية: تركز هذه المدرسة على الجانب العسكري و التهديد الخارجي، والدولة كوحدة تحليل في العلاقات الدولية. وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى. ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل آخر، وتشمل كل العلاقات الاجتماعية وهي العنصر الأساسي في تفسير العلاقات الدولية. [3]

[1] قريب بلال، "السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه –التحديات والرهانات-" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2011)، ص.27.

[2] المرجع نفسه، ص.28.

[3] Hans J . Morgenthau , Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace (new York: Alfred a knopf,1978), P.11 .

المدرسة المعاصرة (التنموية): يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر تهديد الأمن الوطني لا تقتصر على التهديد الخارجي، وإنما أيضا على التهديد الداخلي. ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية. وتقوم هذي المدرسة على اتجاهين هما:

- أمن الموارد الحيوية والإستراتيجية .
- التنمية الاقتصادية. [1]

وعليه فالأمن الوطني على المستوى الداخلي يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس استقرار المجتمع. أما على المستوى الخارجي فيعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات وحتى التدخل العسكري. [2]

2- الأمن الإقليمي: Security régionale

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي، حيث كانت وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي(الإتحاد السوفيتي) تسعى لضمان مصالح معينة. ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي(الولايات المتحدة الأمريكية) تسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة.

وقد ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية، من أبرزها:

- المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعو إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار و منع الحروب.
- مدرسة التكامل ودورها في دفع عجلة الإقليمية حيث كان لمنظري الوظيفية وخاصة الوظيفية الجديدة إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي. [3]

---

[1] عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، (القاهرة: دار الموقف العربي، 1989)، ص.17.

[2] لخميسي شيبي، "الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009)، ص.16.

[3] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.55.

ويعرف الأمن الإقليمي على أنه: "مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم".

ويقصد بالأمن أيضا في إطاره الإقليمي بأنه: مجموعة من الدول التي تجمع فيما بينها المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي. [1]

ويعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا. ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة. أو تماثلت التهديدات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعينة ضمن نطاق إقليمي واحد. وانطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشتركة.

ويرى البعض أنه لتحقيق أمن إقليمي بين مجموعة من الوحدات السياسية يجب توافر مجموعة من الخصائص:

- وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني.
- وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.
- توافر عناصر خارجية إيجابية ذات مصالح في قيام أو استمرار هذا التعاون. [2]

3- الأمن الدولي: Security international

برزت فكرة نظام الأمن الدولي في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالمية أخرى، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة.

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية. وأساس فكرة الأمن الدولي تتمثل في وضع العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطق أو الأخلاقيات الدولية. إضافة إلى درع العدوان بغض النظر عن مصادر تمويليه أو الدول التي تقف وراءه. [3]

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط.1 (لبنان: دار النهضة العربية، 2008)، ص ص.123، 124.

[2] خليل حسين، "نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام"، تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/07 www.dr.khalilhussien.blogspot.com

[3] زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة، (ليبيا: دار الرواء، 2008)، ص ص. 203، 204.

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي؛ الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب واحتوائها. والمقصود بنظام الأمن الجماعي هو: " ذلك النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها؛ وإنما على أساس من التضامن و التعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية". وعليه يكون الأمن الدولي من خلال التعاون و التنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل، تحتضن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق والتنفيذ. [1]

والمتفق عليه أن الأمن الدولي هو شكل من أشكال الأمن الجماعي، والسلام الدولي هو نتيجة للأمن الدولي والجماعي. ويمكن تلخيص مبادئ نظام الأمن الدولي فيما يلي:

- اعتبار مجابهة العدوان واجبا على كل الدول بغض النظر عن المصالح المشتركة.
- توفير القوة الدولية الرادعة للمعتدي التي تجعله يدرك خسائره مقدما.
- اتفاق دولي فوري لتحديد المعتدي في أي نزاع مسلح مع اتخاذ إجراء جماعي سريع لتصفية العدوان قبل اتساعه وإزالة آثاره الدولية.

ولتحقيق الأمن الدولي توجب توافر مجموعة من الشروط نوجزها فيما يلي:

- حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية إلا في حالتين فقط:
- من خلال الجهاز الدولي الذي يجب أن يكون مسؤولا عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي.
- حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة، لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.
- احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. [2]

[1] زايد عبد الله مصباح، المرجع السابق، ص. 204.

[2] خليل حسين، المرجع السابق.

وتجدر بنا الإشارة إلى نقطة مهمة بهذا الصدد ألا وهي:

مستويات التحليل في الدراسات الأمنية. والجدول التالي يوضح ذلك :

موضوع الأمن	القيم المهددة
الفرد	البقاء والرفاه
المجتمع	الهوية
الدولة	السيادة

"مستويـــــات تحليـــــل الأمـــــــــن"

المصدر: عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج بحث في الأمن المجتمعي –

1-الفرد: وهو تأمين الفرد من أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو عائلته، والعمل على تحقيق الرفاه له.

2-المجتمع (المجموعة): أي التأمين من أي أخطار تشوب هويتها أو ثقافتها أو معتقداتها أو حتى الحقائق التي تؤمن بها.

3-الدولة: أي تأمينها من أية أخطار داخلية أو خارجية، وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني أو القومي حسب التسميات، أي تأمين السيادة الوطنية. [1]

ومما سبق يتضح أن رغبة المجتمع الدولي لإيجاد نظام أمن دولي يضمن عالما خال من العدوانويعمل على صيانة حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية، أمر في غاية الصعوبة في ظل الأطماع والتنافس فيما بين الدول الكبرى.

[1] زكريا حسين، "الأمن القومي"، تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/12
http//www.geocities.com/adel.zeggagh.lints.html

ثالثا: آليات تحقيق الأمن

تعددت آليات ووسائل تحقيق الأمن وحفظه وتأمينه، وتنوعت السبل نحو كفالته وضمانه. وعليه كان للأمن وسائل و آليات عديدة منها ما هو مادي ومنها ما هو معنوي، حيث نجملها في التالي:

- توفير الإمكانات المادية المناسبة: وأهمها في هذا المجال تدعيم وسائل السلامة لتوفير الأمن العام والأمن النوعي، ثم تطوير الأجهزة الأمنية، وذلك بتزويدها بالوسائل الحديثة اللازمة للتعامل مع الأزمات الأمنية ومواجهة التطور المطرد في وسائل وأساليب الإجرام الحديث، فإذا كانت معطيات التكنولوجيا الحديثة قد أصبحت في متناول المجرمين، فإنه ينبغي أن تمتلك قوات الأمن ما يفوق ذلك من الوسائل حتى تظل ممسكة بناصية الأمن.
- تدريب القوات المخصصة لحماية الأمن تدريباً مناسبا لتصبح قوة فاعلة قادرة، وذلك يقتضي تطوير وتحديث المناهج الدراسية، كما يقتضي تبادل الخبرات في مجال التدريب والتأهيل، فالعنصر البشري القادر والمؤهل، هو الأداة الأولى للحفاظ على الأمن.
- التعاون والتآزر: ويعني ذلك تضافر الجهود الوطنية والدولية الموجهة لتجفيف منابع الإجرام والقضاء على أسبابه وتعقب المجرمين المخلين بالأمن، والتعاون على المستوى الوطني، بحشد طاقات الأمن لتقف صفاً واحداً في وجه الانحرافات المخلة بالأمن تحقيقا لقول الرسول الكريم : "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، ولمن لم يستطع فبلسانه، ومن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان ".
- التوعية الموجهة: حيث يجب أن يصاحب كل الوسائل السابقة، توعية مناسبة، وذلك بتوضيح أحكام الشرع والقانون في شأن الأفعال المخلة بالأمن، وتوضيح الجزاء الذي ينتظر العصاة في الدنيا والآخرة، دون أن يغفل أمراً من أمور تلك الأفعال، أيضا لابد من وضع سياسة إعلامية مناسبة في شأن نشر أخبار الحوادث والوقائع، ونشر الأحكام القضائية الصادرة بشأنها على نحو يجعلها تحدث أثرها في الردع والزجر.كما يجب توعية الجمهور بأساليب المجرمين والطرق الصحيحة لمواجهتها، فإن يقظة ا لمواطن تفسد خطة المجرم وتحبط مسعاه. [1]

[1] عبد الله بن عبد الرحمان المشخص، التوعية الأمنية في وسائل الإعلام، (السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1415هـ)، ص.40.

- التوظيف المناسب للعقوبات: فمن المعلوم أن ا لعقوبة إنما قررت لكف المجرمين عن الإجرام وكف غيرهم من الاقتداء بهم، ومن صفاتها أنها تحدث إيلاماً ماديا ونفسيا، فينبغي اختيارها بدرجة تجعلها مناسبة مع الجريمة نوعا ومقدارا، كما ينبغي أن تكون متصفة بصفتي اليقين في التطبيق والسرعة في التنفيذ، كما يجب أن تكون محققة لمبدأ المساواة لتكون ذات أثر فعال في محاربة الإجرام وتحقيق الأمن الشامل. [1]

المبحث الثاني: المضامين المختلفة للتنمية

تعد قضية التنمية من أبرز المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي في الوقت الراهن، حيث فرضت نفسها على جدول الأعمال العالمي. فبعد ما كان ينظر إلى النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في عملية الدخل، إلا أن المفهوم الحالي للتنمية يشمل جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية. ومنه فالزيادة في الدخل لا يضمن تحقيق مزيدا من الأمن والعدالة، أو مزيدا من المكانة السياسية، أو مزيدا من حرية التعبير. وكل هذه الخيوط تمثل خيوطا في نسيج التنمية.

أولا: مفهوم التنمية Development

أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات النظرية والعملية و التطبيقية، وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعريفات لهذا المصطلح، وكل تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها.

التنمية لغة: التنمية في اللغة من مصدر الفعل "نمى"، يقال: أّنميت الشيء، نمّيته، جعلته نامياّ.

التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر. [2]

التنمية اصطلاحا: يقصد بها زيادة الموارد والقدرات الإنتاجية، ويستعمل هذا المصطلح على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية... ومنه يصبح مصطلح التنمية لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات.

ولعل أول من استخدم مصطلح التنمية هو: **بوجين ستيلي** حيث اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889. [3]

---

[1] عبد الله بن عبد الرحمان المشخص، المرجع السابق، ص.41.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ج.15 (بيروت: دار سادر، 1990)، ص.213.

[3] المرجع نفسه، ص.314.

ومن بين أهم التعريفات المطروحة بخصوص هذا المصطلح نذكر:

- التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى، إلى حالة ومستوى أفضل. ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كّما ونّوعا. وتعد حلّا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات.
- يعرفها ماركس (marks) بأنها: عملية ثورية، أي أنها تضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الاجتماعية. [1]

أما حسب الموسوعة السياسية فالتنمية هي سياسة تلجأ إليها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية للأجنبي، وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج التصنيعي. حيث تتطلب توجيه مجمل الموارد المادية والبشرية نحو زيادة مجمل الإنتاج القومي ومتوسط أنتاج الفرد في المجتمع. [2]

وعرفت الأمم المتحدة في عام 1955 التنمية بأنها: " العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي". ثم عرفتها في عام 1956 تعريفا أخر باعتبارها: العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. [3]

وعليه يمكن القول أن التنمية هي التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة، السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، بالتساوي مع جميع الأبعاد دونما أن يكون هناك تركيز على جانب دون أخر. [4]

---

[1] صلاح عثامنة، التنمية الشاملة: مفاهيم ونماذج، ط.1 (الأردن: مؤسسة دار العلماء ، 1997)، ص.20.

[2] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج.1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د س ن)، ص.795.

[3] محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د. ت)، ص.13.

[4] المرجع نفسه، ص.18.

تقسيم مفهوم التنمية: التنمية كظاهرة هي قديمة ظهرت مع ظهور البشر والتجمعات السكانية. لكن التنمية كمفهوم هي حديثة النشأة حيث بدأ الاهتمام بها من قبل الباحثين والمفكرين وصناع القرار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ومنه يمكن تقسيم مفهوم التنمية إلى مفهوم **تقليدي** وآخر **حديث** وهما كالتالي:

1- المفهوم التقليدي للتنمية: ظهر مع ظهور مفهوم أخر وهو مصطلح العالم الثالث، وهي الدول المتخلفة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. حيث ظهرت مشكلة التخلف وتدني مستويات المعيشة في هذه المناطق، بينما الدول الأوروبية الصناعية كانت تعيش حالات من الرخاء والتقدم حيث قفزت إلى مستويات هائلة من التطور والنمو، وبالتالي تدفق السلع الاستهلاكية والخدمات في الدول المتقدمة. ومنه أصبح مستوى الدخل الفردي مؤثرا على مستوى التنمية ومدلول نمو دخل الفرد مؤشرا لدى التطور في طريق التنمية. وبالتالي أصبح الاعتقاد أن النمو الاقتصادي يساوي التنمية وأنه يزيل تلقائيا الفقر والفرو قات بين الأفراد والجماعات، وعليه واجه المفهوم التقليدي للتنمية عدة انتقادات مما أدى إلى ظهور مفهوم حديث وجديد لهذا المصطلح. [1]

2- المفهوم الحديث للتنمية: أدى فشل جهود التنمية في العالم الثالث وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة الغربية في سبعينيات القرن 20. بالإضافة إلى قصور النظامين الاقتصادي والنقدي العالميين، إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يرتكز على الجانب الاقتصادي على حساب مفاهيم حديثة لنفس المصطلح. حيث أثيرت تساؤلات عديدة مثل: **تنمية ماذا؟ ولمن؟ وكيف، ولماذا ننمي؟** ومنه تعالت الأصوات تنادي إلى توسيع مفهوم التنمية ليشمل أهداف أخرى، بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية. ومنه حظي الجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي بقدر كبير من الاهتمام، فبدأ الاهتمام بالإنسان ونوعية الحياة والمحافظة على منظومة البيئة التي تعيش فيها، وكذلك بالمشاركة الشعبية في مختلف أشكال العمليات السياسية. [2]

---

[1] تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، ص.5. تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/02
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CB0QFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.univ-chlef.dz

[2] المرجع نفسه، ص.6.

وعليه كانت التنمية بمفهومها الحديث معبر عنه **بالتنميـــــة المستدامـــــة**؛ هذه الأخيرة لا تعني أن تمنح مزيدا من الأمن والعدالة، أو مزيدا من المكانة السياسية، أو مزيدا من حرية التعبير، على سبيل الهبة أو الإعانة، إنما أن تتاح لهم الفرصة بأن يتعلموا ويتدربوا على كيفية تحقيقها بأنفسهم. حيث يقول المثل الصيني في هذا الصدد: "لا تعطيني سمكة بل علّمني كيف أصطادها". ومنه فالتنمية بهذا المفهوم لا تعني كيف نغذي الضعفاء، وإنما تعني كيف نجعلهم أقويا. [1]

*مختلف مفاهيم التنمية في النظريات الحديثة: تتعدد مفاهيم التنمية في النظريات الحديثة إذ تعني:

- استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق أعلى مستويات الإنتاج برفع الكفاءة الإنتاجية لأعلى مستوياتها.

- اعتماد مفاهيم اقتصادية واجتماعية جديدة تساعد على تنفيذ الأهداف الاقتصادية والتخلي عن المفاهيم والأفكار القديمة واعتبارها من العوامل المعرقلة لعملية التنمية، كالمفاهيم والعقائد الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

- اعتماد مفاهيم وسلوكيات جديدة تساير التحولات التنموية والتقدم العملي والتقني الحاصل في العالم. [2]

وعلى ضوء مختلف المفاهيم والتعريفات السابقة للتنمية نخلص إلى المفهوم الإجرائي التالي:

التنمية هي عملية تغيير مقصود وموجه وشامل، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان. تتضمن أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، التي يجب أن تتكامل وينسق لها، وتتحقق لها الإمكانات لتحقيق ما أتفق عليه من أهداف مخطط لها مسبقا؛ تؤدي إلى إزالة كافة ظروف المعاناة عن الشعوب. [3]

---

[1] رابح حميدة، "استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة" (مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011)، ص.47.

[2] كربالي بغداد وحمداني محمد، "استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، 2010. ص ص.9،10.

[3] مريم أحمد مصطفى، دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009)، ص.148.

ثانيا: أهداف التنمية ومؤشرات قياسها

1- أهداف التنمية (لماذا ننمي؟)

إن الهدف الأسمى و الغاية الكبرى لعملية التنمية هي الانتقال إلى مجتمع أفضل وأكثر كفاءة، أو تطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاه الاجتماعي. ومنه فإن الغاية والهدف من التنمية هي تمكين البشر من تحقيق تطلعاتهم. بعبارة أخرى: "هي توفير إطار أو مناخ قادر على تطوير قدرات الأفراد في تحمل مسؤولياتهم وفي إشباع رغباتهم وتعظيم إبداعاتهم" والواقع يشير إلى أن هذه الغاية تتسم بمجموعة من الخصائص أهمها:

- أن التنمية تركز على "تمكين وليس توفير"بمعنى؛ أن التنمية الحقيقية هي التي تتم بالبشر وليس فقط للبشر.
- تنطوي التنمية على فكرة تضييق الفجوة بين المجتمعات التي تسعى إلى تحقيق التنمية، والمجتمعات الغربية المتقدمة، وهذي بدورها تنطوي على فكرة القضاء على كافة عناصر المجتمع التقليدي وإيجاد مجتمع حديث على الطراز الغربي.

وفي إطار هذه الغاية الكبرى هناك عدد من الأهداف التي تسعى التنمية لتحقيقها، وتتحدد فيما يلي:

- المساواة: وتتعدد جوانبها ومعانيها، فهي تعني توفير فرص عادلة لكافة المواطنين للتأثير على الحكومة والوصول للموارد والحصول عليها. وتعني أيضا الوصول إلى أشكال تنظيمية تضمن لكل المواطنين نفس المستوى المعيشي، بما فيه توفير المأوى والعمل والصحة والتعليم. ذلك أن المجتمع المتقدم هو الذي يوفر لأفراده أو مواطنيه توزيعا عادلا لكافة فرص الحياة أو للقيم المادية والمعنوية. [1]

[1] طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة (حلوان: المكتب الجامعي الحديث، 2009)، ص.31.

والمساواة هنا تعني كذلك الاستثمار في البشر، وبالتحديد في الشرائح الفقيرة ولمهمشة من المواطنين وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل والموارد وعوائد التنمية. فالمجتمع يصبح أفضل – وفق معايير عديدة – عندما تتسع قاعدة توزيع موارده أو عناصر الإنتاج فيه.

- الكفاءة والرشد في ترشيد الموارد: وذلك باستخدام التخطيط العلمي كمنهج أساسي للتنمية، وتحقيق أهدافها مع المحافظة على استمرارية الموارد.
- حماية البيئة والحفاظ على الموارد: ويكون ذلك للحاضر و مستقبل الأجيال البشرية القادمة، بمعنى تطوير قدراتهم والاستثمار فيهم، كذلك في الموارد الرمزية أو المعنوية،[1] وكذلك الموارد في تحقيق العدالة الطبيعية التي يجب استخدامها بشكل يحقق الاستدامة ويرتبط بالحفاظ على تحقيق العدالة الاجتماعية. بحيث يؤدي غياب العدالة إلى تآكل رأس المال الرمزي أو الاجتماعي، حيث تسود فيهم عدم الثقة والشك والانتهازية. ونفس القول بالنسبة للموارد الطبيعية فغياب العدالة يؤدي إلى إهدار الموارد بما يمكن أن ينتج عنه من صراعات وتوتر وعدم الاستقرار.
- التمكين: ويقصد به تمكين الغير القادرين والمهمشين والفقراء من الوصول للموارد وتقويتهم لتعزيز تأثيرهم وفعالية مشاركتهم في التنمية. [2]

2- مؤشرات قياس التنمية:

تطرح التنمية ضرورة القياس، سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف، أم لتقييم النتائج. وكما ذكرنا آنفا أن المفهوم الحديث للتنمية معبر عنه بالتنمية المستدامة؛ هذه الأخيرة تعني في أبسط صورها: "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه" . [3]

وعليه سوف نتناول في هذا الموضع مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

---

[*] الموارد الرمزية أو المعنوية: هي تلك الموارد المتاحة للفرد نتيجة امتلاكه سمات محددة، كالشرف والهيبة والسيرة الحسنة، والتي يتم إدراكها وتقييمها من جانب أفراد المجتمع. مثال ذلك الثقة في التعامل، وسيادة قيم تعظم من استقرار المجتمع وتدعم فرص التقدم والإبداع.

[2] طلعت مصطفى السروجي، المرجع السابق، ص.32.

[3] العايب عبد الرحمان وبقة الشريف، مداخلة بعنوان: "التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف (07 أفريل 2008)

ترتبط مؤشرات قياس التنمية المستدامة بأهداف عملية التنمية، لذلك تختلف هذه المؤشرات في عددها ونوعها من فترة زمنية لأخرى، من منطقة لأخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية واختلاف الأولويات. كما تختلف مؤشرات قياس التنمية المستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية، حيث أن هذه الأخيرة تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية على أساس أن هذه التغيرات مستقلة. بينما تركز مؤشرات قياس التنمية المستدامة على تداخل وترابط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأي تغير يطرأ على جانب منها فإنه ينعكس على الجوانب الأخرى. [1]

لذا جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة على أكمل وجه وأدق تعبير منذ أوائل تسعينيات القرن المنصرم. وكان أبرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، حيث اقترحت 59 مؤشرا يتم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية؛ اقتصادية واجتماعية و بيئية ومؤسسية.

والجدول التالي يوضح ذلك بشكل مفصل **قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة** [2]

المؤشرات الاجتماعية	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر
	تفاوت الدخول (معامل جيني لتوزيع الدخل)
	نسبة الأطفال دون ال15 الذين خرجوا من بيتهم
	معدل البطالة أي نسبة السكان العاطلين عن العمل و هم في مدن العمل
	نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل
	الحالة الغذائية للأطفال
	حالات الوفيات
	معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات
	متوسط العمر المتوقع عند الولادة
	نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري
	نسبة السكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية
	التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية

[1] مراد ناصر، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر" مجلة التواصل، 2010. ص.8.

[2] رابح حميدة، المرجع السابق، ص. 221-223.

	معدل انتشار وسائل منع الحمل
	نسبة إكمال الدراسة الابتدائية و الثانوية
	معدل الإلمام للقراءة و الكتابة بين البالغين
	نصيب الفرد من مساحة البيت أي الفرد/2 م
	عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة
	معدل النمو السكاني في السنة
	سكان المستوطنات الحضرية المنظمة وغير المنظمة
المؤشـــرات البيئيـــة	إنبعاثات الغازات الدفيئة
	استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون
	درجة تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية
	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و الأراضي المزروعة الدائمة
	استخدام الأسمدة
	استخدام المبيدات الحشرية
	مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي
	كثافة قطع الأشجار
	نسبة الأراضي المصابة بالتصحر
	مساحة المستوطنات الحضرية
	مجموع السكان في المناطق الساحلية
	المحصول النوعي من السمك
	مجموع المياه السطحية والجوفية المستخدمة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة
	الطلب البيولوجي والكيميائي على الأكسوجين سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة
	الطلب البيولوجي الكيميائي على الأكسوجين في الكتل المائية
	تركيز البكتيريا في المياه العذبة
	مساحة بعض النظم الإيكولوجية الرئيسية
	المساحة المحمية كنسبة مئوية من الساحة الإجمالية
	انتشار بعض الأنواع من متن الأمراض الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي
	حصة الاستثمار من الناتج القومي الإجمالي
	ميزان التجارة للسلع و الخدمات
	الدين/الناتج القومي الإجمالي
	مجموع المساعدات الإنمائية
	كثافة استخدام المواد
	نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة
	نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة
	كثافة استخدام الطاقة
	توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة
	توليد النفايات المشعة
	توليد النفايات الخطرة
	إعادة تدوير واستخدام النفايات
المؤشرات المؤسسية	إستراتيجية رصينة للتنمية المستدامة
	تنفيذ الاتفاقات المبرمة
	عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل 1000نسمة
	خطوط الهاتف الرئيسية و عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة
	الإنفاق على البحث و التطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: رابح حميدة، المرجع السابق، ص. 221-223.

ثالثا: آليات تحقيق التنمية

تتعدد الوسائل والآليات بين الأطروحات المختلفة لمفهوم التنمية. ووفقا للرؤى المختلفة هناك وسائل عديدة من أهمها: الثقافة – التكنولوجيا – الاتصال – الانتشار – القيادة – الدولة – المجتمع المدني – الإنسان – الأحزاب – الجيش – المؤسسات – الموارد الطبيعية – الديمقراطية – رأس المال- التقدم العلمي – العوامل الدولية (خصوصا المعونات) .

إلى أخر هذه القائمة التي يمكن أن تحشد أو تصنف في أربع مجموعات من الوسائل و الآليات وهي:

الثقافة – السياسات – المجتمع المدني – الدولة .

1- الثقافة: أغلب الأطروحات تتفق على دور الثقافة في تحقيق التنمية، أو على أن التغيير الثقافي الشامل يمثل شرطا أساسيا لتحقيق التغيرات المطلوبة. فنظريات التنمية ترى أن تحقيقها يستلزم توافر ثقافة تبعث على التغيير بصفة عامة، أو تحرص على قبول الجديد من نظم وأوضاع، بل وتشكل الوسط الملائم لانتعاش هذه النظم وتشكل أيضا المحرك الأساسي للتجديد. وبالتالي فهي تتفق على ضرورة التخلي عن الثقافات التقليدية وإحلالها بثقافات حديثة أي التخلي عن القيم التقليدية التي تفوق عملية التنمية، وتبني قيم مشجعة على التنمية أو محفزة لها.

وهناك محاولات عديدة لتصنيف المجتمعات وفقا لثقافتها ولتفسير إحراز التنمية من جانب بعض المجتمعات بالعوامل الثقافية. والثقافة لا تعني فقط القيم التي تدفع القيم التي تدفع إلى الدينامية والاندماج والبادرة والمشاركة والرشد، وإنما تعني أيضا التقدم العلمي والتطور التكنولوجي، وتعني كذلك الاتصال بما ينطوي عليه من تفاعل مع الآخرين وانفتاح على المجتمعات الأخرى.

2- السياسات: تعد السياسات وسيلة أخرى لدورها في تحقيق التنمية، حيث تستند إلى منطق مؤداه أن "التنمية عملية تغيير"، وإذا كان الأمر كذلك فإن دور السياسات يتمثل في رسم نموذج التنمية وتحديد أهدافها، ثم وضع الخطط والبرامج المنفذة لها. بعبارة أخرى فإن أهمية السياسات تتمثل في تحديد الأسلوب المناسب والتوقيت المناسب لإحداث التحولات وخلق الإجماع حولها وحشد الطاقات لتنفيذها. والديمقراطية – إن تكن غاية في بعض جوانبها – هي وسيلة لتحقيق غايات وأهداف التنمية، فليست هناك تنمية دون مشاركة ولا سبيل إلى المشاركة دون وجود ديمقراطية. وعموما فإذا كانت غاية التنمية هي تحقيق المساواة والكفاءة والعدالة وإشباع حاجات البشر وتطلعاتهم؛ فلا يأتي ذلك في غياب المشاركة الجادة التي يعززها المناخ الديمقراطي. [1]

[1] طلعت مصطفى السروجي، المرجع السابق، ص. 34.

3- المجتمع المدني: على الرغم من أن التغيير نفسه لم يرد في كل الطروحات، فإن جوهر الفكرة كوسيلة يحظى باتفاق بين أغلب الرؤى والتصورات؛ وهو توسيع مشاركة المواطنين بما ينطوي عليه ذلك من تأهيل هؤلاء المواطنين لهذه المشاركة داخل المجتمع المدني. وعليه فالمجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين المجتمع بتكويناته المختلفة والدولة بأجهزتها ومؤسساتها. والمجتمع المدني آلية مؤسسية لإدارة الصراعات وحلها. ومن أهم هذه الآليات التنافس والتفاوض وممارسة الضغط. ويمثل كذلك المجتمع المدني قناة هامة للمشاركة والتي تعني بصفة عامة قدرة المواطنين على التأثير في صنع القرارات وتغرس في الأفراد قيم التسامح والتعددية والمشاركة والمبادرة، كما تزودهم بالخبرات والمهارات السياسية والتنظيمية. أي أنها تقوم بدور هام في عملية التنشئة وبناء الشخصية التنموية. [1]

4- الدولة: الوسيلة الرابعة لتحقيق التنمية هي الدولة، حيث تجد الدولة اتفاقا أو قاسم مشترك بين أغلب هذه الرؤى ففي نظرية التحديث[2] ، نلاحظ أن الدولة القومية من حيث وجودها أو بقائها تمثل حجر الزاوية والدعوة إلى وجود دولة قوية واضحة في الجيل الثاني من المفاهيم. بما يدعو إلى القول أن الدولة القوية وسيلة هامة لتحقيق التنمية، فالدولة هي التي تخضع الإطار القانوني لعملية التنمية،وهي التي تنفذ سياسات التنمية،وهي التي تقوم بتوزيع عوائد التنمية، وهي التي تفرض الأمن وتحقيق الاستقرار اللازم للتنمية، وهي التي تضبط مسار عملية التنمية وتقومه، وهي التي توفر الأمان الاجتماعي للإنسان والمناخ التشريعي والديمقراطي لمشاركته وتحدد حقوق المواطن وواجباته من خلال عقد اجتماعي بين المواطن والدولة. [3]

المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن والتنمية

ليس بجديد القول أن حياتنا لن تستقيم بدون الأمن ولا بدون التنمية. ولن تستقيم أحوالنا بدون الاستقرار الذي هو نتاج لعملية ثنائية تكاملية أساسها الأمن والتنمية. فتوفير الاستقرار يعني بالنسبة للدولة توفير شروط واستمرار نجاح الدولة العصرية.

---

[1] طلعت مصطفى السروجي، المرجع السابق، ص. 35.

[*] نظرية التحديث: نظرية تطورية ترى أنه يمكن تحقيق التنمية من خلال إتباع عمليات التنمية التي تم استخدامها من قبل الدول المتقدمة حاليا، أي بالمساعدة تستطيع الدول التقليدية النمو كما فعلت الدول المتقدمة، خلال فترات زمنية محددة.

[3] مصطفى طلعت السروجي، المرجع السابق، ص.36.

فالتنمية بفكرها ومناهجها وعوائدها، هي ثروة الأمم. ومن ثمة فلابد من التفكير في حمايتها بالأمن. [1]

أولا: الأصول التاريخية للعلاقة بين الأمن والتنمية

إذا ما حاولنا أن نؤصل تاريخيا للعلاقة بين كل من الأمن والتنمية، فإننا سنجد أصولها في مجال تأمين حركة القوافل التجارية البرية والبحرية على السواء. ومن هنا سنجد الجهود الأمنية في صورها الأولى في مواجهة قطاع الطرق والعصابات التي كانت تهاجم القوافل التجارية عبر الطرق البرية، وفي مواجهة القراصنة في البحار.

واستنادا إلى الخبرة التاريخية في هذا الشأن فإن الدول التي استطاعت تأمين حركة تجارتها الداخلية والخارجية برّا وبحرّا هي الدول التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وأن تحافظ على أمنها وبقائها، وذلك استنادا إلى معايير كل مرحلة تاريخية. إلا أن النقلة النوعية الحقيقية بشأن العلاقة بين الأمن والتنمية؛ ارتبطت بالثورة الصناعية وظهور النظام الرأسمالي والدولة القومية. والنظام الرأسمالي بحكم طبيعته وفلسفته وقوانينه الاقتصادية وأساليب إدارته وآلياته؛ يتطلب دولة ذات سلطة قادرة على تأمين البيئة الداخلية للنظام وتوفير الحماية الخارجية لأنشطته ومؤسساته.

من هنا نستطيع القول أن البروز الواضح للعلاقة بين الأمن والتنمية ارتبط تاريخيا بظهور الرأسمالية واتساع نطاقها على مستوى العالم. لكن محتوى وأبعاد هذه العلاقة ومستوياتها اختلفت من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى، وتبعا للتطورات التي مرّ بها النظام الرأسمالي ذاته. ذلك أن هذا النظام مرّ بعدة مراحل أبرزها مرحلة الرأسمالية التجارية. فمرحلة الرأسمالية الصناعية والرأسمالية الخدمية أي تلك التي تركز على الخدمات الاقتصادية وصولا إلى المرحلة المعاصرة والتي يمكن أن نطلق عليها مجازا الرأسمالية الرقمية، ذلك نظرا لأنها تقوم على أساس إنتاج المعرفة اعتمادا على تكنولوجيات المعلومات وما يرتبط بها من برمجيات ووسائل رقمية. [2]

[1] محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000)، ص.407.

[2] محمد سعد أبو عامود، الأمن والتنمية: أمن التنمية وتنمية الأمن، (حلوان: مركز الإعلام الأمني، د. ت)، ص ص. 01. 02.

وقد أصبحت مفاهيم الأمن والتنمية مترابطة نظرا للصعوبات التي واجهت وقف الصراعات ومنع نشوبها. ومن ثمة ظهر الجدل في حقل العلاقات الدولية حول أولوية الأمن والتنمية، حيث يلاحظ في السنوات الأخيرة ارتباط هذين الهدفين. وقد تم إحياء التفكير حول موضوع الأمن والتنمية نتيجة التطورات الجيو سياسية الأخيرة. حيث تغيرت مفاهيم الأمن والتنمية تزامنا مع تلك التطورات، فانتقل مفهوم الأمن المقتصر على القوة العسكرية وأمن الدول، إلى المفهوم الموسع للأمن الإنساني[1] وأمن الأفراد. [2]

ومفهوم التنمية من النمو الاقتصادي السريع إلى مفهوم التنمية الإنسانية القائمة على الركائز الأساسية الثلاث: الصحة – التعليم – المستوى المعيشي الكريم. وفي منتصف التسعينات وقع التقاطع بين المفهومين لأول مرة، فمفهوم الأمن الإنساني يجمع بين التركيز على تنمية قدرات والتنمية الإنسانية التي تشمل وتعبر عن زيادة حرية الاختيار للأفراد لتمكينهم من اتخاذ الخيارات في بيئة آمنة. [3]

ثانيا: العلاقة بين الأمن والتنمية في المنظمات الدولية

في العاشر من يناير عام 2000 اجتمع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمناقشة التحديات الأمنية التي تواجه القارة الأفريقية، من مرض نقص المناعة المكتسبة (AIDS). ومحور الاجتماع كان بعيدا جدا عن الاهتمامات التقليدية لمجلس الأمن. والتي كانت تنصب أساسا على التهديدات العسكرية للنظام الإقليمي والعالمي. [4]

---

[*] ظهر مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الذي تبلور في إطار الأمم المتحدة من قبل محبوب الحق وزير المالية الأسبق،وقد كان تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الوثيقة الرئيسية التي اعتمدت مفهوم الأمن الإنساني ضمن الإطار ألمفاهيمي، مع مقترحات لسياسات ولجراءات معينة. يركز أساسا على التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة.تلك كانت نقطة البداية لإطلاق هذا المفهوم وهو حديث النشأة، حيث برز من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994م.

[2] محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق، ص.01.

[3] ليلى لعجال، "واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010)، ص. 86.

[4] علي أحمد الطراح وغسان منير حمزة، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، ج.1. 2003، ص.02.

وهذا مؤشر على توسيع بنود أعمال الأمن العالمي ليشمل أمورا غير اعتيادية، كالصحة والبيئة والفقر... وهنا رئيس البنك الدولي James wolfensohm ولأول مرة يدعى لمخاطبة مجلس الأمن، وفي خطابه إلى مجلس الأمن توجه رئيس البنك الدولي ملاحظا إلى أنه إذا أردنا أن نمنع الاضطرابات العنيفة فإننا نحتاج إلى الوصول إلى تنمية شاملة ومتكاملة ومدروسة. [1]

إن التنمية تتحول تدريجا لتكون الموضوع الأكثر إلحاحا على المفكرة السياسية الدولية، وذلك بناءا على توضيح الفكرة السائدة حاليا لدى قيادات الوكالات ذات الهيمنة العالمية. ويعد الأمن والتنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا، فمسألة مرض نقص المناعة المكتسبة والذي كان يعتبر سابقا مسألة من المسائل الصحية التي تهتم بها الأمم المتحدة؛ أصبحت تعتبر مسألة ذات أبعاد أمنية وتنموية.

إن تقارب التنمية والأمور الأمنية أصبح الشغل الشاغل للمنظمات ذات الهيمنة العالمية، وهذا الانشغال ليس نابعا فقط من ازدياد اهتمام قيادات المنظمات ذات الهيمنة العالمية. بل أيضا من تأثر الإنسانية بشكل مباشر بالتنمية وارتباطاتها بالنواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ذلك أن الأغلبية العظمى من سكان الأرض يتأثرون بشكل مباشر بالتنمية وعلاقاتها بالأمن الإنساني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وكما قال **نيلسون مانديلا** (Nelson Mandela) عن احتياجات الناس العاديين، "أن تتاح لهم الفرصة البسيطة لحياة محترمة وأن يؤمن لهم السكن المناسب والطعام الذي يأكلونه، وأن تتاح لهم القدرة للعناية بأطفالهم وأن يحيوا حياة كريمة، وأن يحصلوا على العناية الصحية اللائقة، وأن يسمح لهم بفرص العمل المأجور" . [2]

[1] علي أحمد الطراح وغسان منير حمزة، المرجع السابق، ص. 03.

[2] المرجع نفسه، ص. 04.

ويربط الدكتور بطرس بطرس غالي، الأمين العام السابق للأمم المتحدة بين الأمن والتنمية في عدة تقارير ودراسات أصدرها إبان توليه لهذا المنصب. إذ يصل إلى نتيجة مؤداها أنه لا تنمية بغير أمن ولا أمن بغير تنمية، وهو بهذا يطور ما توصل إليه روبرت مكنمارا من قبل حول الأمن والتنمية. وبالتالي فبطرس بطرس غالي يكشف بوضوح العلاقة الجدلية بين كل من الأمن والتنمية. [1]

إلى جانب ذلك اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي في 13 ديسمبر 2003 إستراتيجية للأمن الأوروبي مفادها أن: الأمن شرط ضروري للتنمية في مكافحة الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة التي تشكل أرضا خصبة لظهور مهددات الأمن الإنساني. الشيء ذاته الذي أورده تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في مارس 2005 حيث اعتبر فيه أنه: ليس هناك أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن. [2]

وفي نفس السياق ارتأت المؤسسات والمنظمات الدولية ومنها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أولوية تطوير وتوسيع مفهوم الأمن. فوفقا لها لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون أمن ويجب تهيئة الظروف لتحقيق الاستقرار والسلم العام. وترى أن منع نشوب الصراعات هو حجر الزاوية في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. [3]

ثالثا: العلاقة بين الأمن والتنمية في الدراسات الأمنية

يربط فريق من الباحثين في الدراسات الأمنية بين الأمن والتنمية في العديد من الدراسات والأبحاث. ولعل أبرز من تناول العلاقة بين الأمن والتنمية هو **روبرت مكنمارا** وزير الدفاع الأمريكي في ستينيات القرن العشرين، ورئيس البنك الدولي الأسبق بعد ذلك.

[1] محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق، ص.6.
[2] ليلى لعجال، المرجع السابق، ص.87.
[3] المرجع نفسه، ص.88.

إذ يرى في كتابه "**جوهر الأمن**" الصادر في سبعينيات القرن الماضي أن الأمن هو التنمية. فقد ذكر روبرت مكنمارا أن الأمن القومي لا يكمن فقط في القوة العسكرية، بل وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الداخل وفي الدول النامية وفي العالم أجمع. ويخلص إلى أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يوجد الأمن. فالأمن يتطلب حدا أدنى من النظام و الاستقرار وإذا لم توجد تنمية أو توفير الحد الأدنى منها، فإنه من المستحيل تحقيق النظام والاستقرار. والسبب في ذلك أن الطبيعة الإنسانية لا يمكن أن تستمر إلى مالا نهاية خاضعة للإحباط.

والتنمية وفقا لروبرت مكنمارا تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومستوى معيشي مقبول، مع ملاحظة أن ما هو مقبول في المراحل الأولى للتنمية قد لا يصبح مقبولا أو معقولا في المراحل التالية. ويرى أنه كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن وأنه عندما ينظم الناس مواردهم الطبيعية والإنسانية ليوفروا لأنفسهم ما يحتاجونه وما يتوقعونه من الحياة، ويتعلمون أن يوفقوا في سلام بين المطالب المتنافسة في ظل الصالح القومي الأوسع، فإنه عندئذ تقل الحاجة إلى اللجوء للعنف لتحقيق المطالب الملحة للعيش الكريم. ومن ثمة فهو يربط بين العنف والتخلف الاقتصادي، فالفقر يؤدي إلى القلاقل وضمور الإمكانات البشرية اللازمة للتنمية والفقر ليس مجرد عدم وجود الثروة بل إنه شبكة من الأحوال التي تؤدي إلى الضعف والتي تؤدي إلى الهبوط لمصالح الإنسان وآماله، فيلجأ إلى العنف و التطرف. [1]

إلى جانب روبرت مكنمارا نجد أيضا عدد من الباحثين الذين ربطوا بين الأمن والتنمية، وعلى رأسهم: ويلم تايلور William Taylor وفاموس جوردن famos Gordon، حيث يذكران أنه إذا كان الأمن القومي بمفهومه الضيق يعني الحماية المادية الخاصة بشعب الدولة وإقليمها من التهديدات الخارجية، فإن المفهوم الموسع للأمن القومي يشير إلى ما هو أكثر من ذلك لأنه يتضمن حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والمعنوية للدولة وقيمها، والتي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة وبقائها. [2]

[1] محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق، ص.5.

[2] المرجع نفسه، ص.6.

أيضا نجد **هارولد براون** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق يعرف الأمن القومي بأنه القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة ووحدة أراضيها، وضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية بالعالم بشروط معقولة وحماية طبيعتها ومؤسساتها وسلطتها من التهديد الخارجي وضبط حدودها.

ويربط أيضا **جون سبا نير** بين تحقيق الأمن القومي للدولة وحماية النظام السياسي والاقتصادي للدولة وطريقة تسيير الحياة فيها. [1]

الملاحظ على آراء هؤلاء الباحثين في حقل الدراسات الأمنية؛ هو اشتراكهم في فكرة واحدة كانت نتاج لمزيج من الأفكار والآراء التي تصب في إطار العلاقة بين الأمن والتنمية وربط كل واحد منهم بين هذين الموضوعين، حيث اجمعوا إلى حد كبير على أن الأمن والتنمية على ارتباط وثيق الصلة إذ اعتبروا أن لا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن؛ ذلك أنه لا يمكن أبداً أن تنجح مشاريع تنموية في ظل الصراعات والنزاعات والحروب، كما لا يعقل أن يعّم الأمن في ظل غياب تنمية تلبي حاجات وطموحات المجتمع الذي يريد أن ينهض بالمستوي المعيشي حتى يصل إلي مرافئ الثبات في حركة منتظمة داخل أطر متناسقة .

بعد التطرق إلى أراء فريق من الباحثين في الدراسات الأمنية حول العلاقة بين الأمن والتنمية، سوف نسلط الضوء على نقطة مهمة بهذا الصدد، ألا وهي التفريق بين مفهومين تم تداولهما في حقل الدراسات الأمنية على إثر الجدل القائم حول العلاقة بين الأمن والتنمية؛ آلا وهما :

1- أمن التنمية.

2- تنمية الأمن.

[1] المرجع نفسه، ص.6.

1-أمن التنمية: يقصد به توفير المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار الذي يؤدي إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنموية والتي تتوافر فيها الضمانات التي تكفل استمرارها واستدامتها وانطلاقها لتحقيق أهدافها وذلك على المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع، وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات والمنظمات والأفراد العاملين في المجال التنموي.

أمن التنمية يسعى بطرق مباشرة وغير مباشرة إلى زيادة القدرة التنافسية للدولة في كافة المجالات، فالقدرة على تحقيق الأمن بالمفهوم المتقدم تؤدي إلى زيادة المزايا النسبية والتنافسية للدولة بصفة عامة، وخاصة في المسائل المتعلقة بالتنمية. [1]

2-تنمية الأمن: يقصد بها عملية التطوير المستمر للأجهزة الأمنية مؤسسيا وإستراتيجيا وعملياتيا، واللازمة للتعامل مع هذه الأجهزة بكفاءة وفعالية مرتفعة المستوى مع القضايا الأمنية المتعلقة بصفة عامة، ومع تلك القضايا المرتبطة بعملية التنمية في المجتمع على وجه الخصوص.

تنمية الأمن هي أداة لإبراز المزايا النسبية وتوليد وإنتاج المزايا التنافسية من خلال أدائه المتطور.

تنمية الأمن ترتبط برؤية إستراتيجية جديدة تتلاءم والظروف الموضوعية المحيطة بالمجتمعات والدول المعاصرة والمتقدمة، وبعملية التنمية القائمة في المجتمع. وبالتالي يعد أحد المصادر الأساسية لزيادة القدرة التنافسية للدولة،إلى جانب الاهتمام بكافة القضايا الأمنية المجتمعية ذات الصلة بعملية التنمية، أو التي يمكن أن تنتج عن الأساليب المتبعة في تنفيذ مشاريع التنمية في الواقع المتقدم والمعاصر والتي تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص.7.

[2] المرجع نفسه، ص.9،10.

كما أنه يسهم في تحقيق التنمية. الأمر الذي يسهم بدوره في حماية الأمن من الكثير من التهديدات الخارجية التقليدية والمستجدة .[1]

أمن التنمية لا يقتصر على الجوانب الأمنية فحسب بالرغم من أهميتها، وإنما يشتمل كذلك على أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتقنية لا يمكن تجاهلها في هذا العصر.

أمن التنمية يعد أحد المصادر غير التقليدية لزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، الأمر الذي ينعكس إيجابا على عملية التنمية.[2]

وهكذا تتأكد طبيعة العلاقة الجدلية التي أشرنا إليها آنفا بين الأمن والتنمية.

وفي هذا الصدد يرى المحللون في علم السياسة والاقتصاد أن دول العالم الثالث و الدول العربية عموما يزداد فيها عدد السكان، فتقل الموارد الاقتصادية فيتم الضغط الجماهيري على النظام السياسي (في شكل مظاهرات، أعمال شغب، عنف...الخ) فيعمد النظام السياسي في هذه الدول إلى اقتطاع جزء من موارد التنمية لصالح الأمن.[3]

إن أهمية ما أشرنا إليه تتلخص في أن أمن التنمية يوفر لأجهزة الأمن القدرة على المبادرة في التعامل مع القضايا الأمنية المرتبطة بعملية التنمية واتخاذ إجراءات وقائية بشأنها.

---

[1] المرجع نفسه، ص.7.

[2] الموجع نفسه، ص.9،10.

[3] مركز راشيل كوري، "علاقة الأمن بالتنمية"، تم تصفح الموقع يوم: 2014/02/03
http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=9841

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق وكخلاصة لهذا الفصل الذي تناول التأصيل لكل من مفهومي الأمن والتنمية، وصولا إلى توضيح أبرز معالم العلاقة بينهما. يمكن رصد الاستنتاجات التالية:

- الأمن هو العمل على التحرر من التهديد.

- الأمن هو الشعور الذي يسود الفرد والجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية، واطمئنان الجميع بزوال ما يهدده من مخاطر.

- الأمن هو مجموع الجهود التي تصدر عن الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية للرد على العدوان عن كيانها ككل.

- الأمن هو قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية.

- على مدى العقود الأخيرة اتسع نطاق مفهوم أمن الدول وذلك راجع للأنواع الكثيرة والمستجدة للتهديدات، فعلاوة على تأمين الحدود والمواطنين والقيم والمؤسسات، أصبح الاهتمام ينصب على مجالات وجوانب أوسع تشمل مخاطر التلوث البيئي والإرهاب العابر للحدود الوطنية، والتحركات السكانية الضخمة، والأمراض المعدية. والأهم من ذلك أن هناك اعترافا متزايدا بدور الأفراد والمجتمعات في ضمان أمنهم، واتساع نطاق الأمن وهذا انعكاسا لتغير البيئات الدولية والوطنية.

وفيما يخص التنمية:

- التنمية هي كل الجهود البشرية التي تبذل من أجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع.
- التنمية عملية ديمانيكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، والتي من شأنها أن تحدث رفع في مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

- التنمية تنطلق من القيم والظروف السائدة في المجتمع، وتسعى لإحداث تغييرات إيجابية فيه.
- التنمية هي كل عمل إنساني بناء في جميع القطاعات وفي مختلف المجالات وعلى كافة المستويات.
- التنمية هي تغيير اجتماعي إرادي للانتقال بالمجتمع لوضع أفضل مما هو عليه واقعا، وهو معنى وثيق الصلة بمعاني الزيادة والنمو والتطور.
- التنمية عملية حضارية متكاملة تعنى بدفع كفاءة القوى المنتجة، بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المطرد في الاستثمار.

أما ما يمكن استنتاجه حول العلاقة بين الأمن والتنمية هو أن الأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية،فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها. ومن ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة فيها، وبالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها. ومن هنا كان الارتباط والتأثير المتبادل بين كل من الأمن والتنمية أمرا مؤكدا.

من هذا المنطلق يتضح أن علاقة الأمن بالتنمية علاقة وثيقة ومتشابكة وتتسم بالتكاملية، فكل منهم يكمل الأخر في مواكبة وتزامن واحد، ويؤثر فيه ويرتبط به سببا ونتيجة. ذلك أن الأمن يساهم في تهيئة المناخ الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي المناسب لتبني وتنفيذ البرامج والخطط التنموية ويلعب دورا في إرساء دعائم التنمية، هذا من جهة ومن جهة ثانية تعتبر التنمية آلية من آليات حفظ وضمان الأمن.

وبالتالي فلا تنمية وازدهار إلا في ظل أمن حقيقي، ذلك أن التخطيط والإبداع الفكري والمثابرة العلمية هي أهم مرتكزات التنمية، وهي بدورها أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته. فإذا كان الأمن والاستقرار شرطين ضروريين لاستمرار وجود الجماعة البشرية، فإن التنمية شرط أساسي لدوام الأمن الاستقرار.